

الثلثة في اثني عشر فحصلت ثلثه وثلثه فقلت ثمانية عشر ولزوي
 تسعة ولام ستة فيبقى ثلثة والجذر ثلثة ولام ستة واحده وكذا
 الحاصل تقدير اخره ثبت ما بقى لان الباقى وهو الواحد لا يوجد
 له ثلث صحيح فيض بخرجه في اصل المسئلة يبلغ ايضا ستة وثلثين
 ومن العلوم انه اثني عشر من ثلثة عشر فبقي ثلثها من ثلثين
 فانه قلت منه المسئلة من المسئلة التي كانه السس فيض جبر الجبر
 من المعاكسة وثلث ما بقى فلما ذكرت سمعت ولم يتعد على الخالف
 الذي عرفت في ذكره فائدة اخرى هي ان الاثني عشر لابل وام
 وانه لم يكن محو به بالجبر كنهها لا يثبت معه فيبقى المسئلة عارضه في
 المسئلة التي كان فيها فانه كونه السس خيرا الجبر اذ في جعل الجبر
 فيها صاحب فرضه وقد عالت المسئلة بالفروض التي اجتمعت فيها من
 اثني عشر الة ثلثة عشر فلم يبق ثلثي الاثني عشر التي صارت عصبة
 بالثني عشر الجبر كما عرفت في كتابا بغير مزيد توضيح بهذا الكلام واعلم
 ان زير بن ثابت لا يجعل الاثني عشر لابل وام اول اصحابه فرض
 الجبر بل جعلها مع عصبة الة المسئلة الاكدرية فاذ جعلها فيها
 صاحبة فرض مع الجبر وهي زوج وام وجروا في لابل وام
 لولاب لزوي النصف ولام الثلث والي السس ولام ستة
 النصف ثم بقى الجبر نصيبه الى نصيب الاثني عشر فيصفاة مجموع
 النصيبين المذكورين مثل حظ الاثني عشر وذلك لانه المعاكسة جبر الجبر من
 السس وثلث الباقى ومن المسئلة اصلها من ستة لاجتماع
 النصف والثلث والسس وبعول الة تسعة اذ لزوي 2

وهلست

من ستة ثلثة ولام اثنا عشر والي السس فيبقى للافث ثلثي ورونا
 على المسئلة تصفها تصارت تسعة فبقي واحد ولافث ثلثة ومجموع
 النصيبين اربعة فيقسمها على الجبر واللافث المذكور مثل حظ الاثني عشر
 ولا استقامة في القسمة لانه الجبر بمنزلة الاثني عشر ولا يستفج لربعة
 على ثلثة فيض ب الثلثة التي هي عدد الرؤس في المسئلة وعليها اعني
 السس فيحصل السس وعشرون واليه الاشارة بقوله وبقية من
 سبعة وعشرين فلزوي منها تسعة ولام ستة والجبر ثلثة وثلث
 تسعة ثم بقى نصيب الجبر الى نصيب للافث فيصير اثني عشر فيقسم فيها
 كما عرفنا في ثمانية ولافث اربعة ففرضه زير بن ثابت للافث
 ابتداء صاحبه فرضه كما حرم الجبر بالرة وجعلها معصبة بالاف
 كبا يزيد نفسها على نصيب الجبر الذي هو كلاف فانه قلت في جعل
 الاثني عشر في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض كلاف فيكون فيها قلت
 منهاك ما بقى من جعلها صاحبة فرضه وهو وجود البنت بخلافه في الاكدرية
 اذ لا ما بقى فيها من جعلها كذلك فيقول لعلي فرضي الة من ابرو المسئلة
 المتقدمة المتبعية على زيد اذ اذ الجبر في ثلثة المسئلة بد من حرمانه فبقي
 على ان السس جبر الجبر رتبك حرمانها ولم يجعلها صاحبة فرض في لزوي
 البنت وامانة الاكدرية فلا فرق في حرمانها لانه يمكن جعلها صاحبة فرضي
 فيها فلما اعطى فرضها رأى نصيبها اكثر من نصيب الجبر فصار بالخط
 والقسمة على الوحد الذي عرفت سميت منه المسئلة الاكدرية لانها
 واقعة امره من بني الدر فانه ماتت ونصفت وثلث الوحد المذكور
 واشتبه على زير بن ثابت فيها فنسب اليها وقيل ان شخص من القبيلة

الافث